تقييم إدارة التحولات الاجتماعية في الدول العربية

Assessment of Social Transformations Management in the Arab countries

د. فواز رطروط
مستشار وزير التنمية الاجتماعية لشؤون السياسات
والناطق الإعلامي باسم الوزارة ومدير الاتصال فيها

الملخص:

تجري في الدول كافة تحولات اجتماعية، منشئها الظروف الموضوعية والذاتية لتلك الدول، التي تتطلب إدارتها نهج الحوار ما بين الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين؛ لضمان حدوث التأثير الفعال في سياساتها. واستهدفت هذه الدراسة تقييم إدارة التحولات الاجتماعية في الدول العربية، من خلال استعمالها للبحث النوعي بطرقه الخمس(الملاحظة، تحليل المضمون، مجموعات العمل البؤرية، العصف الذهني، والمقارنة)، وتبين من حصيلة نتائجها بأن التحولات الاجتماعية الجارية في الدول العربية؛ لأسباب جغرافية وبيولوجية وسكانية وتكنولوجية وثقافية واقتصادية وسياسية وأيدلوجية، لا تدار بنهج الحوار الجامع بين الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين، المؤثر في سياساتها، ومرد انعدام هذا الحوار قد يعزى إلى عوامل كثيرة أهمها ضعف نهج الحكمانية وإدارة الأداء وضعف القدرة الفنية للأمانة العامة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وغياب تبادل الخبرات ما بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. وتمخض عن نتائج الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية، تكفل في حال تبنيها وتنفيذها إيجاد الإدارة الفعالة و الكفؤة للتحولات الاجتماعية في الدول العربية.

الكلمات الدالة: الدول العربية، التحولات الاجتماعية، وإدارة التحولات الاجتماعية.

Summary:

Many social transformations are taking place in all countries originating in the objective and subjective circumstances in those countries, whose management requires the dialogue approach among academics and social practitioners to ensure the happening of an effective impact on its policies.

This study aimed at assessing the management of social transformations in the Arab countries through the employment of the qualitative research with its five methods (observation, content analysis, focus groups work, brainstorming, and comparison). According to the outcome of the findings, it turns out that the social transformations taking place in the Arab countries due to geographical ,biological ,demographic, technological, cultural, economic, political and ideological reasons are not managed according to the dialogue approach among academics and social practitioners, which is influential on their policies. The reason for the lack of such dialogue may be attributed to many factors, most importantly the weakness in Governance approach and the weakness in the technical capacity of the Secretariat of the Council of Arab social Affairs ministers and the absence of experiences exchange between the Arab League and the United Nations Educational, Cultural and Scientific Organization. Out of the study findings arouse a number of recommendations and practical proposals which ensure finding an effective and efficient management of social transformations in the Arab countries in the event of adoption and implementation.

Key words: Arab countries, social transformations, management of social transformations.

مقدمة:

يدخل الأفراد بعلاقات مع بعضهم ومع غيرهم من خارج نطاقهم المكاني، يترتب عليها نشوء نظمهم ومؤسساتهم، المؤلفة بدورها لمجتمعهم، الذي تحيط به ظروفه الموضوعية والذاتية، المولدة بدورها للتغيرات فيه، بل للتحولات الاجتماعية- بنوعيها الإيجابي والسلبي- فيه، الممكن إداراتها من قبل المعنيين بشأنها بنهج الشراكة المتعددة الاختصاصات، سواء أكان هؤلاء أكاديميين اجتماعيين همهم الوحيد معرفة تلك التحولات من اجل المعرفة فقط أو توصيفها وتفسيرها وضبطها والتنبؤ بمسارها، أو ممارسين اجتماعيين ميدانيين هدفهم التدخل بهذه التحولات؛ لتعزيز جانبها الإيجابي وتلافي بعدها السلبي من خلال ما يناسبها من البرامج والمشاريع والأنشطة القابلة للمراقبة والتقييم.

وللوقوف على واقع حال إدارة التحولات الاجتماعية في الدول العربية؛ بغرض تقييمه، فقد جاءت هذه الدراسة ببعديها النظري والعملي؛ لسد النقص الحاصل في مجال الدراسات العربية المرتبطة بموضوع إدارة التحولات الاجتماعية، وإذكاء وعي الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين العرب بإدارة التحولات الاجتماعية بوصفها مطلبا دوليا تؤكد عليه مخرجات المؤتمرات العامة الدورية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، ومساعدة الدول العربية في الاستجابة المثلى للخطة التنفيذية لإدارة التحولات الاجتماعية للسنوات 2016-2021 التي أعدها المكتب التنفيذي للمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

الإطار النظري:

يشتمل هذا الإطار على مكونان، هما:

أولا: ماهية التحولات الاجتماعية ومصادرها ومجالاتها وأبعادها:

تعد حركة المجتمعات أو سكونها موضع الخلاف الرئيس الدائر بين المدارس الاجتماعية. فترى المدرسة الاجتماعية المادية، التي تعبر عنها نظرية المجتمع الماركسية- المادية التاريخية- ، من خلال استرشادها بمنطقها الجدلي وتوظيفها للقوانين الاجتماعية ودراستها للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي عرفها التاريخ البشري ، بأن سكون المجتمعات الاستثناء وحركتها الأساس، ومرد الحركة الدائمة في المجتمعات التناقضات الكامنة في بناها التحتية ، التي أفرزت الصراع الطبقي وتداعياته من الثورات والانتفاضات الشعبية ونواتجهما(التحولات) المختلفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي(كلية وكوفالسون، 1967؛ مومجيان، 1981). أما المدرسة الاجتماعية المثالية، التي تعكسها نظريات البنية والفعل ، فترى بأن حركة المجتمعات الاستثناء وسكونها الأساس، ومرد السكون في المجتمعات توازنها الدائم ، الذي تمليه متطلبات الحفاظ على أنساقها وتماسكها ودافعية الفاعلين فيها ومصالح أعضائها وتكامل مؤسساتها واندماج من يعيشون فيها مع مرجعياتها المعيارية (كريب، 1999).

وبصرف النظر عن الخلاف الدائر بين المدارس الاجتماعية بشأن حركة وسكون المجتمعات، فإن المجتمعات كافة ينتابها التحولات؛ جراء ظروفها الموضوعية والذاتية المحيطة بها، العاكسة لبيئتها الداخلية والخارجية(آل غور، 2015). وتظهر التحولات المنبعثة من الظروف الموضوعية للمجتمعات في صورتين، الأولى طبيعية لها أبعاد جغرافية وبيولوجية وديموغرافية، والثانية اجتماعية لها أبعاد تكنولوجية وثقافية واقتصادية. أما التحولات المتولدة من الظروف الذاتية للمجتمعات فتظهر في صورة واحدة لها بعدين، الأول سياسي والثاني أيديولوجي(الزعبي، 1984 ، ص 69).

وللتحولات ومصادرها أمثلتها الواقعية، الدالة على حدوثها. ففي المجال الموضوعي على المستوى الطبيعي، هناك مايلي:

أ- التحولات الاجتماعية الراجعة إلى نعمة أو نقمة الجغرافيا (كابلان، 2015)، التي تؤثر فيها الأحداث السياسية، ومن بين وقائعها المعاصرة: تأسيس الاتحاد الأوروبي ويسر تنقل الأوروبيين- لا سيما الشرقيين منهم- بين أجزاءه؛ إثر تكسير الحواجز الحدودية بينها، وما ترتب على ذلك من تداعيات اجتماعية ظهرت في مجالات التكامل والاندماج الاجتماعي والتركيب الطبقي والرهاب من الأجانب والجريمة والجنسية العابرة للحدود القومية وتكوين تجمعات الشتات والصراع الثقافي وهوية المواطنة وتقويض الثقة في المجتمعات المحلية المستضيفة للمهاجرين وغيرها (كوليير، 2016). جدار الفصل العنصري، الذي شيدته إسرائيل بينها وبين السلطة الفلسطينية، وترتب عليه تفشي الفقر والبطالة وحدوث تداعياتهما السلبية كالعنف ضد المرأة وتسرب الأطفال من المدارس والطلاق والعنف الأسري بين صفوف الكثير من الفلسطينيين(منظمة الصحة العالمية، 2002)؛ لتسببه في ضم الأراضي الفلسطينية للملكية العامة الإسرائيلية ومنعه للشباب الفلسطينيين النشيطين اقتصاديا من العمل في إسرائيل وتزايد معدلات احتجاز الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. واجتياح بعض الأطفال اليمنيين للحدود الوعرة الفاصلة بين اليمن والسعودية(دبوان، 2014؛ عشاري، 2010؛ رسبولي ، 2006) ؛ بحثا عن فرص العمل وتأمين المال لذويهم، مما ترتب عليه تزايد معدلات تسول الأطفال وعمالهم بسن مبكرة وغيرهما من الوقائع الاجتماعية الأخرى في بعض المجتمعات المحلية السعودية.

ب- التحولات الاجتماعية العائدة إلى البيولوجيا والمتمثلة في مجالات عدة منها: برامج المساعدة على الإنجاب والتحكم بجنس الأجنة، التي عززت من الرابطة النفس اجتماعية بين الزوجين المصابين بالعقيم أو المنجبين للإناث ولذوي الإعاقة، وفاقمت من وتيرة التمييز ضد الأطفال الإناث باعتبارهم مواليد غير مرحب بهم في بعض المجتمعات كالمجتمع الصيني مثلا. وسائل تنظيم الأسرة، التي جعلت الزوجين ينجبان عدد أقل من الأطفال، وأسهمت في دخول المرأة لسوق العمل، وحالت دون تزايد معدلات الأطفال مجهولي النسب في بعض المجتمعات، وساعدت على حدوث العلاقات الجنسية غير المشروعة بين الشباب والشابات(الدياليمي، 2009). تنامي النزعة العلمية لتوصيف الجينات المؤثرة في السلوك البشري وتفسيرها والتحكم بها والتنبؤ بمسارها، وما ترتب عليه من تغير في مضامين القرارات القضائية(غروبر، 2016) وتحول في طبيعة البرامج العلاجية الموجهة للأشخاص المجردين من حريتهم(منظمة الصحة العالمية، 2002) وخفض لمعدلات الإعاقة ذات الطبيعة الوراثية. واثبات النسب بموجب عامل الحمض النووي، الذي يسهم في تراجع معدلات الأطفال مجهولي النسب أو المتخلى عنهم من ذويهم(رطروط والشنيكات، 2016).

ت- التحولات الاجتماعية المرتبطة بالسكان، وتعكسها ظواهر كثيرة ، مثل: الفرصة السكانية المتمثلة صورها في ارتفاع معدلات النشيطين اقتصاديا وانخفاض معدلات الأطفال وتزايد معدلات المسنين، التي تستلزم التخطيط لها؛ لحصد ثمارها الايجابية كما جرى في الأردن منذ عام 2008(المجلس الأعلى للسكان بالمملكة الأردنية الهاشمية، 2016). موجات الهجرة غير الشرعية وتداعياتها من وقوع حوادث الغرق في البحار وتشيد مخيمات اللاجئين وتزايد معدلات الملاحقة القانونية للمهاجرين غير الشرعيين وتسجيل وقائع الاتجار بالبشر وارتفاع معدلات العمالة الوافدة غير المرخصة وحدوث العنف ضد الأجانب . وتدفق موجات اللاجئين من الدول التي تعمها الصراعات المسلحة إلى دول الجوار الآمنة وما يصاحبها من التغيرات الاجتماعية بنوعيها السلبي(زيادة معدلات البطالة، بروز ظاهرة عمالة الأطفال، اكتظاظ الصفوف المدرسية في المدارس الحكومية، اختلاط الذكور مع الإناث في ظروف غير آمنة، بروز مظاهر الانحراف وتهديد الأمن الاجتماعي، تقاسم اللاجئين للمواطنين في حصتهم من المياه والكهرباء، شيوع الزواج المبكر، ظهور ملامح فقر الدخل على ممن كان يمارس التجارة البينية، منافسة عادات وتقاليد اللاجئين لمثيلاتها المرتبطة بالمواطنين، زيادة الاكتظاظ في المستشفيات والمراكز الصحية، تنامي نزعة الجشع لدى بعض المواطنين من خلال استغلالهم للاجئين عن طريق تأجيرهم للمساكن بأسعار مرتفعة جدا، حدوث الصدامات بين اللاجئين والمواطنين، واتهام المواطنين للحكومة بالتقاعس عن القيام بدورها) والإيجابي(تنشيط العمل التطوعي، الحصول على التمويل

الأجنبي للمشاريع التنموية، تنشيط حركة المساكن من خلال عمليات الصيانة والبناء والتأجير، نمو قطاع اقتصاد الخدمات) كتلك التي رصدتها إحدى الدراسات الميدانية الحديثة في مجتمع محلي الرمثا بمحافظة اربد الاردنية ، الذي يستضيف حوالي 85 ألف لأجئ سوري (رطروط وحماد، 2015).

بينما في المجال الموضوعي على المستوى الاجتماعي، فهناك الآتي:

أ- التحولات الاجتماعية الراجعة إلى التكنولوجيا، ومردها الشبكة العنكبوتية العالمية والهواتف النقالة ومواقع التواصل الاجتماعي والصرافات الآلية والأجهزة والمعدات الإلكترونية وغيرها من التقنيات الحديثة الأخرى، ومن أهم آثارها: تشكل المجتمعات الافتراضية، وما يرافقها من تكون للمجموعات وحدوث لحرية الرأي التعبير ورواج لخطاب التسامح أو الكراهية. نشوء حقوق الملكية الفكرية، وما صاحبة من تسجيل وتوثيق لبراءات الاختراع والابتكار ووقوع لحوادث السرقة العلمية. حدوث التسوق الإلكتروني، وما ترتب عليه من قلة الوقت المخصص للتجول الحسي في الأسواق المحلية وغياب التردد على المحال التجارية. وقوع الجرائم المستحدثة كسرقة بطاقات الصرف الآلي واختراق الحسابات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي والغش العلمي جراء غياب توثيق المصادر الإلكترونية للمعلومات والبيانات . فتح الحسابات الشخصية على محركات البحث الكبرى ومواقع التواصل الاجتماعي، وما رافقه من سرعة كبيرة لتبادل البيانات والمعلومات ونهضة لقطاع تكنولوجيا الاتصالات وتسجيل لحوادث الابتزاز والاختراق والطلاق. حوسبة المناهج التعليمية، وما أحدثته من راحة نفسية للطلبة جراء عدم حملهم لحقائبهم المدرسية الثقيلة، ومن تعطل ملحوظ لمهارات الطلبة اليدوية في مجالات الكتابة والقراءة والحساب. ووقوع الثورات والانتفاضات الشعبية كتلك، التي حدثت مؤخرا في تونس ومصر(الكندري والسجاري والعسلاوي والبالول، 2015) وفي ولاية نيويورك الأمريكية(غرييـر، 2014). وبث الأفلام الإباحية، وما سببه من العنف الأسري(معهد الملكة زين الشرف التنموي ، 2002) والطلاق(الأسمري، 2015). وفقدان الاتصال غير الوجاهي بين الأفراد لاسيما خلال فترة المناسبات والأعياد ؛ لتعويضهم عنه باتصالهم الإلكتروني.

ب- التحولات الاجتماعية العائدة إلى الثقافة بمكونيها المعنوي والمادي، ومن ابرز صورها الحديثة: عقد المهرجانات الدورية للثقافة والفنون كمهرجاني جرش بالأردن وقرطاج بتونس، الذين ينعشا الأسواق المحلية ويجذبا السياحة الإقليمية ويزيدا من معدلات الاختلاط بين الجنسين ويثيرا حفيظة بعض المحافظين والمتشددين . تحويل القصور التاريخية إلى مناطق سياحية كقصر فرساي بباريس ، الذي يجلب المزيد من الأموال للخزينة الفرنسية ويعلم السياح تاريخ الثقافة الارستقراطية.اكتشاف الأماكن المقدسة واعتمادها من قبل مرجعياتها والترويج لها كمكان مغطس السيد المسيح، الذي جعل من الأردن وجهة سنوية للحجيج المسحيين، وأعلى من المكانة السياحة العالمية للأردن، وعزز من التعايش الديني بين المسلمين والمسحيين في الأردن. وتصنيف الأماكن الأثرية المتميزة ضمن قائمة عجائب الدنيا كمدينة البتراء الوردية ، التي زادت من وتيرة التلاحم الوطني الأردني خلال التصويت لها. وتحويل البيوت القديمة إلى مطاعم حديثة كما جرى في بعض المدن الأردنية والسورية، الذي زاد من وتيرة حدوث عملية التنمية المحلية، لما تسبب به من جذب للاستثمارات وخلق لفرص العمل .

ت- التحولات الاجتماعية المرتبطة بالاقتصاد، ومن أهم صورها الحديثة: برامج تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر، التي تستهدف العاطلين عن العمل وفقراء الدخل في المجتمعات كافة بعامة والأوسط والأقل نموا بخاصة. الحماية الاجتماعية المبنية على آلية الاشتراكات النقدية، وتعكسها النظم التقاعدية. وفعاليات المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، المنصبة على دور المؤسسات على اختلاف تبعيتها القطاعية في تعزيز رفاه موظفيها وفي تحقيق التنمية المستدامة(رطروط والشنيكات، 2016). وتعبر صراحة عن أثر الاقتصاد في التحولات الاجتماعية، نتائج الدراسات الحديثة لتشكل وتغير الطبقات الاجتماعية(Crib,2002. Rizer,2003)، طروحات الاتحاد الأوروبي بشأن منع حدوث الاستبعاد الاجتماعي

من خلال تحويل العاطلين عن العمل وفقراء الدخل إلى منتجين حقيقيين (هيلز ولوغران وبياشو، 2007)،أجندة الأمم المتحدة بخصوص تعزيز نهج السياسات الاجتماعية المتكاملة بآليات كبيرة - النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية،الحكمانية، التنمية الحضرية، التنمية الريفية، البنى التحتية- ومتوسطة- الصحة، التعليم، العمل اللائق- وصغيرة – الحماية الاجتماعية للمتعرضين والمعرضين للأخطار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (الاسكوا، 2009). وخطة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن منع حدوث التطرف العنيف والإرهاب من خلال إشاعة نهجي التنمية المستدامة وحقوق الإنسان(الأمم المتحدة، 2015).

أما في المجال الذاتي، فهناك مايلي:

أ- التحولات الاجتماعية الراجعة إلى الشأن السياسي، ومن ابرز صورها الحديثة: نشوء منظمات المجتمع المدني، ودعمها وتيسير عملها؛ لتمكينها من القيام بدورها في مجال حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين والوافدين، ومناصرة ذوي الظروف والاحتياجات الخاصة كالنساء والأطفال وذوي الإعاقة والمسنين والمجردين من حريتهم وتبني قضاياهم والدفاع عنهم، ففي الأردن قبل عودة الحياة النيابية فقد بلغ عدد الجمعيات المسجلة حوالي 500 جمعية، بينما بعد عودة الحياة النيابية فقد زاد العدد إلى أكثر من 5000 جمعية بمعدل شهري قدره 55 جمعية(سجل الجمعيات بوزارة التنمية الاجتماعية الاردنية، 2016). ضمان الدولة لنزاهة وشفافية عمليتي الترشح والانتخاب بما يناسبهما من الآليات بموجب التشريع كالقانون الأردني الخاص بالانتخاب لمجلس النواب، الذي تبين من نتائج تطبيقه في عام 2016 تراجع مقدرة العشائر على التأثير في العملية الانتخابية؛ جراء العمل بالقوائم الانتخابية، التي تجمع المرشحين من مختلف الأصول والمنابت الاجتماعية والدينية كقائمة الإصلاح على سبيل المثال، التي حصلت على 14 مقعدا في مجلس النواب الثامن عشر . وإفساح الدولة المجال أمام مواطنيها لترخيص الأحزاب السياسية وحصول تلك الأحزاب على الدعم من الموازنة العامة كما يجري حاليا في الأردن.

ب- التحولات الاجتماعية العائدة إلى العامل الأيديولوجي، منها الايجابي ومنها السلبي. ومن الأمثلة على التحولات الاجتماعية الايجابية: صكوك حقوق الإنسان الدولية وآلياتها التنفيذية(الأمم المتحدة، 2002). الأيام العالمية الخاصة بالسعادة وبالسلام وبالوئام بين الأديان وبالمرأة وبالأسرة وبالشباب وبالقضاء على الفقر وبالتطوع وبذوي الإعاقة وبمناهضة الرهاب ضد المثلين وغيرها من الأيام الأخرى ، التي حددتها الأمم المتحدة ، وتحتفل بها الدول الأطراف. الخطة الاسترشادية للقضاء على التطرف العنيف والإرهاب، التي أطلقتها الأمم المتحدة في عام 2015 . الأطر الوطنية لمناهضة التطرف والتفكير كالإطار الوطني الأردني، الذي اعد في عام 2014 وتشرف على مراقبته وتقييمه وزارة الثقافة(رئاسة الوزراء بالمملكة الأردنية الهاشمية، 2014). والمشاريع الممولة من الدعم الخارجي للقضاء على التطرف العنيف والإرهاب كذلك المشروع الذي ينوي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذه في الأردن بالتعاون مع الوزارات المعنية.

بينما من الأمثلة على التحولات الاجتماعية السلبية: هيمنة النظم الشمولية من خلال أحزابها السياسية على الدولة والمجتمع كما هو الحال في الصين (بينغ، 2014)، وما يترتب عليها من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. تقييد حركة المجتمع بمصالح نخبه المستترة كما يستدل من الدروس والعبر المستفادة من تجارب بنغلادش والمكسيك وتشلي والفلبين وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول الأخرى(نورث و واليس ووبب ونيفاست ، 2016).المطالبة بتأسيس الدولة الدينية كما تفعل إسرائيل المحتلة لفلسطين العربية. ظهور الدولة الدينية كما هو الحال في إيران. تغول الأحزاب الدينية على الدولة كحزب الله في لبنان وحزب العدالة والتنمية في تركيا والأحزاب الشيعية في العراق. وظهور الحركات المتطرفة والإرهابية كحركة داعش المنتشرة في بعض أجزاء العراق وسوريا وليبيا وحركة اليمين المتطرف في بعض الدول الأوروبية وحركة طالبان في أفغانستان، وتجنيدها للشباب من مختلف المجتمعات بشتى الطرق والأساليب، وفرضها

لثقافاتها في المناطق الخاضعة لسيطرتها كالرقة السورية والموصل العراقية، وانتهاكها لحقوق الأقليات الدينية كالأقلية اليزيدية والأقلية الآشورية في العراق ، وتدميرها لآثار الحضارات القديمة كما جرى في أفغانستان والعراق، واختلاقها لظواهر جهاد النكاح وغسيل العقول وشيطنة الآخر وإعدام الأسرى واغتيال من يدعون لحرية الرأي والتعبير.

وبالرغم من اختلاف التحولات الاجتماعية من مجتمع لآخر، إلا أن هناك الخاص والمشترك والعام منها. ومن الأمثلة الحية على التحولات الاجتماعية الخاصة، أزمة اللجوء السوري، التي حدثت منذ عام 2011 وأثرت سلبا في كل من الأردن ولبنان والعراق وتركيا؛ لتداعياتها السكانية والاجتماعية. ففي الأردن ترتب على قدوم اللاجئين السوريين زيادة ملحوظة في معدلات المشكلات الاجتماعية، مثل: الأطفال مجهولي النسب(رطروط والشنيكات، 2016)، عمالة الأطفال(مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، 2016)، زواج القاصرات(دائرة الإحصاءات العامة بالمملكة الأردنية الهاشمية، 2016)، والتسول(وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية ، 2016).

بينما من الأمثلة على التحولات الاجتماعية المشتركة، التحديات الاجتماعية العربية، التي حدد سبل مواجهتها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الموضوعية، المعقودة في عمان خلال شهر أيار من عام 2015 ، وعبر عنها إعلان عمان المعنون بـ أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة لما بعد عام 2015 (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ، 2014)، الذي يتقاطع في مضمونه إلى حد كبير مع مثيله العالمي بخصوص أهداف التنمية المستدامة.

أما من الأمثلة على التحولات الاجتماعية العامة، التحديات الاجتماعية العالمية، التي تعكسها الإعلانات العالمية ومن أشهرها الإعلان العالمي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (الأمم المتحدة، 2002)، والإعلان العالمي بخصوص أهداف التنمية المستدامة. ففي مطلع عام 2000، أطلقت الأمم المتحدة، ثمانية أهداف ، تعهدت بها الدول الأطراف من خلال السعي لبلوغ تلك الأهداف بحلول عام 2015 مع مقارنة أدائها في الفترة 1990-2000 ، وتلك الأهداف، هي: القضاء على الفقر والجوع، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تعميم التعليم الابتدائي، خفض معدل وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات،وقف مرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض الأخرى، كفالة الاستدامة البيئية، وتعزيز الشراكة العالمية من اجل التنمية. وبعد تقييم أداء الدول في مجال تحقيق الأهداف محل الدارسة، فقد تبين أن بعض الدول حققتها وبعضها الأخر لم تحققها، كما يلحظ من معطيات التقرير العربي الرابع (جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، 2013). فوفقا لهذا التقرير فإن الدول العربية، التي حققت الأهداف الإنمائية للألفية منذ تاريخ اطلاقها، هي الإمارات والكويت وقطر والبحرين. بينما الدول ، التي سارت نحو الأهداف الإنمائية للألفية بدون انحرافات، فهي سلطنة عمان (+ 27.9%) ومصر(+ 27.0%) وتونس(+ 20.3%) وسوريا(+ 5.8%) والسعودية(+ 3.6%). أما الدول، التي سارت نحو هذه الأهداف بانحرافات سلبية، فهي الجزائر(- 4.8%) والمغرب(- 7.4%) والأردن(- 17.3%) وجزر القمر(- 30.5%) وموريتانيا(- 32.3%) وفلسطين(- 35.1%%) واليمن(- 35.2%) وجبوتي(- 37.3%) والعراق(- 44.8%) والسودان(- 59.0%) والصومال(- 70.9%).

ولمواصلة العالم لجهوده في تعزيز الجانب الإيجابي من التحولات الاجتماعية ، فقد جاءت الأمم المتحدة بأهداف التنمية المستدامة للفترة 2016-2030 ، البالغ عددها سبعة عشر هدفا تتمثل في: القضاء على الفقر، تعزيز الأمن الغذائي، نشر الصحة الجيدة بنوعيها الوقائي والعلاجي وبمجالاتها الجسدية والعقلية والنفسية، ضمان التعليم الجيد النوعية والمنصف والشامل للجميع، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، الحصول على خدمات الطاقة بكلف ميسرة، تعزيز النمو الاقتصادي والتقاط ثماره الايجابية من التشغيل والعمل اللائق، إقامة البنى التحتية القادرة على الصمود، الحد من انعدام اللامساواة في الدخل، التنمية الحضرية، الاستهلاك والدخل المسؤولين، المحافظة على الموارد البحرية، التصدي للتغيرات المناخية وآثارها، حماية

الغابات ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي، إحلال السلام والعدل، وتعزيز الشراكة العالمية من اجل إحداث التنمية.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول بأن التحولات الاجتماعية ما هي في حقيقة أمرها، إلا تغيرات اجتماعية تعكسها الظروف الموضوعية والذاتية للمجتمعات الإنسانية، على هيئة أحداث طبيعية ذات أبعاد جغرافية وبيولوجية وديموغرافية، ووقائع اجتماعية ذات أبعاد تكنولوجية وثقافية واقتصادية، وظواهر سياسية وأيديولوجية.

ثانيا : ماهية إدارة التحولات الاجتماعية ومصادر التحقق من فاعليتها وكفائتها:

لتوصيف التحولات الاجتماعية وتفسيرها وضبطها والتنبؤ بها، وتنظيم جهود التعامل(الاستجابة للتحولات إن كانت وجهتا ايجابية والتصدي لها إن وجهتها سلبية) والتخطيط لها ومراقبة وتقييم خططها ومشاريعها وبرامجها، وفتح الحوار بشأنها بين الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين؛ لتشخيصها وتقييمها والتدخل بها، فقد جاءت فكرة إدارتها.

وظهرت فكرة إدارة التحولات الاجتماعية في رحاب منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم " اليونسكو" ، التي طرحت على جدول أعمال المؤتمر العام للمنظمة في نهاية عقد تسعينات القرن وحظيت بالقبول، وترتب عليها تأسيس المجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية، الذي يضم في عضويته 24 دولة من بينها أربع دول عربية هي المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة البحرين والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية. ولهذا المجلس مكتب تنفيذي ترأسه حاليا ماليزيا ويضم في عضويته مجموعة من الدول منها دولة عربية واحدة، هي جمهورية مصر العربية. والمهمة الأساسية للمجلس الحكومي، هي رسم رؤيته ورسالته بشأن إدارة التحولات الاجتماعية على المستوى العالمي بموجب استرايتجيته وخطة التنفيذية، المعتمدتان من قبل المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، والموزعتان على اللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم بالدول الأطراف؛ لتنفيذهما وتوفير التغذية الراجعة عليهما، ومسائلته من قبل المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم عما تحقق من تلك الرؤية بالاستناد إلى مصادر التحقق منها ومؤشرات أدائها.

ويستدل من مسودة الخطة التنفيذية للمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية للسنوات 2016-2021 (اليونسكو، 2016)، التي شارك كاتب هذه السطور بمناقشتها يومي 15 و16 أيلول 2016 بوصفه كعضو مراقب يمثل المملكة الأردنية الهاشمية في اجتماع المكتب التنفيذي(رطروط، 2016)، على رؤيته ورسالته. فرؤية المجلس للتحولات الاجتماعية، تكمن في إدارة التحولات الاجتماعية بنهج الجمع بين النظرية والممارسة. أما رسالة المجلس بشأن إدارة التحولات الاجتماعية، فتدور حول تعزيز الحوار بين الأكاديميين والممارسين الاجتماعين؛ لضمان مخرجاته بشأن التأثير على السياسات الاجتماعية في الدول الأطراف.

ومن ابرز أهداف مسودة الخطة التنفيذية للمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية للسنوات 2016-2021، التي تنتظر اعتمادها في الاجتماع القادم للمجلس المزمع عقده في شهر آذار 2017 ، تشكيل لجان وطنية لإدارة التحولات الاجتماعية من الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين في الدول الأطراف وتفعيل القائم من تلك اللجان أو إعادة تشيكه، وضمان أثر مخرجات اللجان الوطنية لإدارة التحولات الاجتماعية في السياسات الاجتماعية. وتطوير معارف الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين وزيادة مهارتهم وتعديل اتجاهاتهم في مجال إدارة التحولات الاجتماعية، وتوجيه إدارة التحولات الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعليه، يمكن القول بأن المعنى العام لإدارة التحولات الاجتماعية، الذي حددته منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، هو قيام كل دولة طرف بتشكيل إطار مؤسسي فيها ؛ للتعامل مع تغيراتها الاجتماعية الناجمة عن بيئتها الجغرافية والبيولوجية والسكانية والتقنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأيدلوجية.

وبموجب المعني العام السالف الذكر، يستدل على مصادر التحقق من فاعلية وكفاءة إدارة التحولات الاجتماعية في الدول الإطراف بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، من خلال طرح الأسئلة التالية:

أ- هل يوجد في كل دولة طرف بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، لجنة وطنية لإدارة التحولات الاجتماعية؟، وفي حال الإجابة بنعم، تثار الأسئلة التالية: متى تشكلت اللجنة؟، من الجهة الحكومية في الدولة، التي شكلت هذه اللجنة؟، هل تضم اللجنة في عضويتها أكاديميون يمثلون الجامعات التي تدرس تخصص علم الاجتماع وممارسون ميدانيون يمثلون المؤسسات التنفيذية المعنية بالعمل الاجتماعي؟، هل تلقى أعضاء اللجنة التدريب على إدارة التحولات الاجتماعية؟، هل قامت اللجنة بحصر التحولات الاجتماعية واعدت خطة للتعامل معها؟، هل الخطة التي أعدتها اللجنة لها مؤشرات أداء تساعد على تقييمها؟، وهل أثرت مخرجات اللجنة والتغذية الراجعة عليها في مراجعة وتطوير السياسات الاجتماعية العامة؟ .

ب- هل الدولة الطرف بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، عضو في المجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية؟، وعضو أيضا في المكتب التنفيذي للمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية؟.

ت- هل لدى المنظمات الدولية الإقليمية ومجالسها الوزارية كمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، وحدات إدارية لإدارة التحولات الاجتماعية؟، وفي حال الإجابة بنعم ما شكل هذه الوحدات؟، بينما إن كانت الإجابة لا فلماذا؟.

فطرح هذه الأسئلة، والإجابات عنها يساعد على تقييم واقع حال إدارة التحولات الاجتماعية في الدول العربية، التي تشكل مدار اهتمام هذه الدراسة. فالدول العربية تملك مقومات إدارة التحولات الاجتماعية؛ لانتشار الجامعات ومؤسسات العمل الاجتماعي فيها، واحتواء بيئتها على التغيرات الاجتماعية بنوعيها الإيجابي والسلبي. ففي المملكة الأردنية الهاشمية على سبيل المثال لا الحصر، يدرس علم الاجتماع بجامعات الأردنية واليرموك ومؤتة، ويعلم العمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية بجامعات البلقاء التطبيقية والأردنية واليرموك والألمانية الأردنية، ويمارس العمل الاجتماعي من قبل مؤسساته الحكومية كوزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين ومؤسساته غير الحكومية كالجمعيات الخيرية والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ومؤسسة الملك حسين واللجنة الوطنية لشؤون المرأة ومؤسسة نهر الأردن والمجلس الوطني لشؤون الأسرة. وللمملكة الأردنية الهاشمية بيئتها المولدة بدورها للتغيرات الاجتماعية لاسيما ذات الصبغة السكانية والإيديولوجية منها. فالمملكة بحكم جوارها للجمهورية السورية، تأثرت سلبا منذ عام 2011 بأزمة اللجوء السوري؛ لقدوم مليون و300 ألف لاجئ سوري إلى محافظاتها لا سيما الشمالية منها(دائرة الإحصاءات العامة، 2016)، ترتب على استضافة المجتمعات المحلية الأردنية لهم تداعياتهم الاقتصادية والاجتماعية، التي وجدت خطة- الصمود والاستجابة الوطنية- للتعامل معها (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2016)، اشتملت على محاور للتعليم وللطاقة وللمياه وللبنى التحتية وللحماية الاجتماعية وغيرها من المحاور الأخرى، التي كانت في حقيقة أمرها نتاجا لخبرات وانطباعات ومدركات ممثلي الوزارات ومنظمات الأمم المتحدة والجمعيات المعنية، مما قد يدل على غياب التعاون والتنسيق مع الأكاديميين الاجتماعيين وغياب أيضا الاسترشاد بنتائج المسوح والبحوث العلمية الاجتماعية. والمملكة بحكم جوارها أيضا لفلسطين الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948 ، وللعراق الممزق طائفيا منذ غزوه دوليا في عام 2003 وتسيطر على بعض أجزاءه وأجزاء من جواره السوري التنظيمات الإرهابية منذ وقوع ألازمه السورية في عام 2011، ولسوريا المفعمة بالصراعات المسلحة منذ عام 2011 ، فقد ساد محيطها الإقليمي ضعف الأمن والسلم الاجتماعيين، وما ترتب عليهما من شيوع للتطرف والتكفير، التي تسعى للتغلب عليهما من خلال إطارها الوطني لمناهضة التطرف والتكفير، الذي أعده في عام 2014 مجموعة من الاختصاصيين من ممثلي الجهات المعنية(رئاسة الوزراء، 2014)، ويخضع حاليا

للمراجعة والتطوير من قبل الحكومة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة GTZ الألمانية وغيرهما من الوكالات الدولية.

وبالرغم من حيازة المملكة الأردنية الهاشمية لمقومات إدارة التحولات الاجتماعية من الجامعات المعنية بعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ومؤسسات العمل الاجتماعي التنفيذية ؛ إلا أنه لا يوجد فيها لجان دائمة من الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين؛ للتعامل مع ما يقع فيها من تحولات اجتماعية ؛ لأسباب جغرافية وبيولوجية وسكانية وتقنية وثقافية واقتصادية وسياسية وأيدلوجية. فهذه اللجان إن وجدت فتكون لغرض معين، وتزول بعد تحقيق هدفها ، مثل: لجنة محور الحماية الاجتماعية، التي شكلتها وزارة التنمية الاجتماعية من بعض موظفيها وممثلي الجهات التنفيذية في عام 2014 ؛ لتحديد أولويات تطوير قطاع الحماية الاجتماعية وتضمينها في الإطار المتكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 2015-2025 (رطروط، 2014). لجنة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، المشكلة بموجب قرار رئيس الوزراء، الصادر في شهر تشرين الأول من عام 2014 ، التي لم يكن لها أي أثر في الفترة 2014-2016 سوى نظرها في مشروع نظام المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، المعد من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، الذي لم تقره الحكومة بعد ؛ لغياب سنده القانوني(رطروط والشنيكات، 2016). ولجنة مهننة العمل الاجتماعي الأردني، التي شكلتها وزارة التنمية الاجتماعية من بعض موظفيها وممثلي الجامعات المعنية في عام 2015، وكان من ابرز مخرجاتها خطة مهننة قطاع العمل الاجتماعي الأردني، التي لم تنفذ بعد من قبل الجهات المعنية(رطروط، 2016).

الإطار العملي:

يشتمل الإطار العملي للدراسة على أربعة مكونات، هي:

أولا: مشكلة الدراسة:

تحدث في الدول كافة على اختلاف تصنيفاتها، تحولات اجتماعية تنشئ عن الظروف الموضوعية والذاتية لتلك الدول، مما يتطلب إدارتها بعناية فائقة من قبل الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين المعنيين بشأنها؛ لفهمها وتفسيرها وضبطها والتنبؤ بمسارها.

وفي الدول العربية كباقي دول العالم الأخرى، تحدث التحولات الاجتماعية ذات المنشئ الجغرافي والبيولوجي والسكاني والتكنولوجي والثقافي والاقتصادي والسياسي والأيديولوجي، ويترتب عليها تداعياتها الايجابية والسلبية، لكن السؤال، الذي يطرح نفسه في هذا السياق، ويحتاج لإجابة محددة عنه: هل التحولات الاجتماعية الجارية في الدول العربية، تدار بنهج الحوار، الجامع بين الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين، والمؤثر إيجابا في سياساتها ؟.

وعليه فإن المشكلة البحثية للدراسة، تكمن في السؤال السالف الذكر، التي جاءت هذه الدراسة ؛ للإجابة عنه بالاستناد إلى إطارها النظري ومنهجيتها، التي سيصار إلى شرحها لاحقا. فإجابة الدراسة عن سؤالها الرئيس، ستستمد من إجاباتها عن أسئلتها الفرعية، وهي:

أ- هل توجد في كل دولة عربية لجنة وطنية لإدارة التحولات الاجتماعية، مؤلفة من الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين؟.

ب- هل تعمل اللجان الوطنية المشكلة لإدارة التحولات الاجتماعية في الدول العربية بموجب خطط إستراتيجية لها نظم للمراقبة والتقييم وأخرى لإدارة المخاطر؟.

ت- هل أسفر تنفيذ الخطط الإستراتيجية للجان الوطنية لإدارة التحولات الاجتماعية في الدول العربية عن التأثير في السياسات الاجتماعية ؟.

ث- هل قادت تجربة كل دولة عربية في مجال إدارتها لتحولاتها الاجتماعية إلى انضمام تلك الدولة للمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم(اليونسكو) والمكتب التنفيذي لذلك المجلس؟.

ج- هل لدى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، التابع لجامعة الدول العربية، برامج ومشاريع لإدارة التحولات الاجتماعية، تحاكي مثيلاتها في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم؟.

فالدراسة لم تأتي من فراغ؛ كونه لها مبرراتها وأهدافها. فمبرراتها تتمثل في سد النقص الحاصل في مجال الدراسات العربية المرتبطة بموضوع إدارة التحولات الاجتماعية، التي قد يستفيد منها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب واللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم والجامعات العربية المعنية بتدريس علم الاجتماع والعمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية. وإثارة الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين العرب؛ لتعزيز دورهم المهني في التأثير على السياسات الاجتماعية، واستجابتهم لإدارة التحولات الاجتماعية بوصفها مطلبا دوليا تؤكد عليه مخرجات المؤتمرات العامة الدورية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، وتبينهم للخطة التنفيذية لإدارة التحولات الاجتماعية للسنوات 2016-2021 التي أعدها المكتب التنفيذي للمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

أما أهمية هذه الدراسة، فتتبع من أهدافها المتمثلة في إجابتها عن سؤالها الرئيس والأسئلة الخمسة المتفرعة عنه؛ لأغراض تطبيقية تصب في إطار بناء قدرة الدول العربية في مجال إدارة التحولات الاجتماعية بنهج المزواجة بين خبرات الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين، وتعزيز التمثيل العربي في المؤتمرات العامة الدورية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم والمجلس العالمي الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية، وتطوير مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

ولإغراض الدراسة يقصد بالدول العربية، مجموعة الدول المنطوية تحت لواء جامعة الدول العربية، وتشتمل على: المملكة الأردنية الهاشمية ، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية السودانية، سلطنة عمان، جمهورية العراق، إمارة قطر، السلطة الوطنية الفلسطينية، جيبوتي، إمارة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجمهورية الليبية، جمهورية مصر، المملكة المغربية، الجمهورية الموريتانية، جزر القمر، والجمهورية اليمنية.

بينما يقصد بالتحولات الاجتماعية، التغيرات الاجتماعية، التي تولدها الظروف الموضوعية والذاتية للدول ، وتظهر على هيئة أحداث طبيعية ذات أبعاد جغرافية وبيولوجية وديموغرافية، ووقائع اجتماعية ذات أبعاد تكنولوجية وثقافية واقتصادية، وظواهر سياسية وأيديولوجية.

أما إدارة التحولات الاجتماعية، فيقصد بها إيجاد جسم إداري في الدولة، على هيئة لجنة أو مجلس أو مؤسسة، بموجب قرار صادر عن مرجع مختص ؛ للتعامل مع التحولات الاجتماعية، التي تحدث في تلك الدولة من نواحي عدة أبرزها تنظيم جهود التعامل مع هذه التحولات والتخطيط لها ومراقبة وتقييم اثر برامجها ومشاريعها بموجب مؤشرات أدائها ومصادر تحققها.

ثانيا: منهجية الدراسة:

لإجابة الدراسة عن سؤالها الرئيس وتفرعاته، فقد استعمل فيها المنهج التقييمي، القائم على تجميع مصادر التحقق من مدى شيوع إدارة التحولات الاجتماعية في الدول العربية بالطرق أدناه وقراءة مدلولها بلغة علمية، وتلك الطرق، هي:

أ- الملاحظة المقصودة للوفود العربية المشاركة في المؤتمرات العامة الدورية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، وفي المجلس العالمي الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية، وفي المكتب التنفيذي المجلس العالمي الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية، وفي مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ولما يدور في اجتماعات الجمعية العامة للجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم. فالباحث تمكن من استعمال هذه الطريقة؛ بفعل تمثليه لبلاده(المملكة الأردنية الهاشمية) في المؤتمر العام لليونسكو في عام 2009 وفي اجتماع المكتب التنفيذي للمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية يومي 15 و16 من شهر أيلول لعام 2016، ومشاركته بحكم وظيفته(مستشار وزير التنمية الاجتماعية لشؤون السياسات) في اجتماعات دورات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب للسنوات 2008 و2009 و2010 و2011 و و2013 و2014 و2015 على التوالي، وتمثليه لجهة عمله(وزارة التنمية الاجتماعية) في اجتماعات الهيئة العامة للجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم خلال الفترة 2008- 2016 .

ب- تحليل مضمون الوثائق الرسمية المرتبطة بإدارة التحولات الاجتماعية، التي طالت المراسلات بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم والدول العربية، وأجندة دورات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومنشورات وزارات الشؤون/ التنمية الاجتماعية العربية على مواقعها الإلكترونية، ومحاضر اجتماعات الهيئة العامة للجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم.

ت- مجموعات العمل البؤرية كمجوعة العمل العربية، التي شاركت في اجتماع المكتب التنفيذي للمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية المعقود بباريس يومي 15 و16 من شهر أيلول لعام 2016، وضمت في عضويتها ممثلين عن المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة البحرين والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية، وتشكلت بمبادرة تطوعية من أعضائها؛ لطرح الأفكار العملية، التي تساعد على النهوض بإدارة التحولات الاجتماعية في الدول العربية ، وعبرت عنها مذكرة خطها كاتب هذه السطور، رفعها إلى وزير التنمية الاجتماعية الأردني بتاريخ 21 أيلول 2016 ؛ لإدراج موضوع إدارة التحولات الاجتماعية على جدول أعمال الدورة 36 لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المزمع عقدها بالقاهرة خلال شهر كانون الأول 2016 .

ث- العصف الذهني، الذي استعمل في مجوعة العمل العربية البؤرية المشار إليها آنفا.

ج- المقارنة بين أداء الدول العربية وأداء الدول الأخرى في مجال إدارة التحولات الاجتماعية، من خلال الدروس والعبر المستفادة من التجارب الدولية، التي طرحت في اجتماع المكتب التنفيذي للمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية المعقود بباريس يومي 15 و16 من شهر أيلول لعام 2016 .

ثالثا: نتائج الدراسة:

أظهرت مصادر التحقق من مدى تشكيل اللجان الوطنية لإدارة التحولات الاجتماعية في الدول العربية، أن 95% من هذه الدول تخلو من تشكيل اللجان مدار البحث. فالدولة العربية الوحيدة، التي يوجد فيها لجنة وطنية لإدارة التحولات الاجتماعية، هي المملكة الأردنية الهاشمية، كما يظهر من الإطار العام لتلك اللجنة، المنشور على الموقع الإلكتروني لوزارة التنمية الاجتماعية. وبهذا فتكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي الأول، بقولها أن 95% من الدول العربية لا يوجد فيها لجان وطنية مؤلفة من الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين لإدارة التحولات الاجتماعية.

ودلت مصادر التحقق من مستوى حيازة اللجان -الوطنية لإدارة التحولات الاجتماعية- القائمة في بعض الدول العربية على أطرها التخطيطية الإستراتيجية، على افتقار هذه اللجان لتلك الأطر وما يصاحبه من نظم المراقبة والتقييم وإدارة المخاطر. ففي المملكة الأردنية الهاشمية، لا يوجد ما يشير إلى امتلاك اللجنة الوطنية الأردنية لإدارة التحولات الاجتماعية لكل من خطتها الإستراتيجية ونظام مراقبة وتقييم أدائها ونظام إدارة مخاطرها، مما قد يدل على غياب أثرها الفاعل في السياسات الاجتماعية. وعليه فتكون الدراسة قد أجابت عن سؤاليها الفرعيين الثاني والثالث، بقولها اللجان الوطنية المشكلة لإدارة التحولات الاجتماعية في الدول العربية، التي يعبر عنها نموذجها الأردني، غائبة عن التأثير في السياسات الاجتماعية لبلدانها؛ لأنها لا تعمل بموجب خطط إستراتيجية لها نظم للمراقبة والتقييم وأخرى لإدارة المخاطر.

وأكدت مصادر التحقق من مدى انضمام الدول العربية للمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم(اليونسكو)، ومكتبه التنفيذي، بأن 80% من الدول العربية لم تنظم إلى المجلس محل الدراسة، و 95% منها أيضا غير ممثلة في المكتب التنفيذي لهذا المجلس. فالدول العربية المنضمة للمجلس مدار البحث، هي المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة البحرين والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر. والدولة العربية المنتخبة لعضوية المكتب التنفيذي للمجلس، هي جمهورية مصر. وبهذا تكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي الرابع، بقولها أكثرية الدول العربية لا توجد لديها تجارب في مجال إدارة التحولات الاجتماعية، تؤهلها للانضمام للمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم(اليونسكو)، ومكتبه التنفيذي .

وبينت مصادر التحقق من مدى حيازة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لبرامج ومشاريع خاصة بإدارة التحولات الاجتماعية، افتقار ذلك المجلس لهذه البرامج والمشاريع. وعليه فتكون الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي الخامس، بقولها لا يوجد لدى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، التابع لجامعة الدول العربية، برامج ومشاريع لإدارة التحولات الاجتماعية، تحاكي مثيلاتها في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

وبناء على إجابة الدراسة عن اسلتها الفرعية الخمسة، تكون قد أجابت عن سؤالها الرئيس، بقولها التحولات الاجتماعية الجارية في الدول العربية؛ لأسباب جغرافية وبيولوجية وسكانية وتكنولوجية وثقافية واقتصادية وسياسية وأيدلوجية، لا تدار بنهج الحوار، الجامع بين الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين، والمؤثر إيجابا في سياساتها.

رابعا: تفسير نتائج الدراسة ومناقشتها وتوصياتها ومقترحاتها:

خلصت الدراسة إلى خمس نتائج فرعية وإلى نتيجة رئيسة، وتحتاج كل من هذه النتائج إلى تفسيرها ومناقشتها .

فالنتيجة الفرعية الأولى، القائلة: بأن غالبية الدول العربية لا يوجد فيها لجان وطنية مؤلفة من الأكاديميين والممارسين الاجتماعين لإدارة التحولات الاجتماعية، يمكن تفسيرها في ضوء نهج الحوكمة أو الحكمانية، القائم على المشاركة والتشارك والمسائلة والشفافية وسيادة القانون وغيرها من الأسس الأخرى(الكايد، 2005)، الذي يعد من احد متطلبات نجاح السياسة الاجتماعية المتكاملة(الاسكوا، 2009)، ويؤكد واقع الحال على ضعفه في الدول العربية كما تبدى من بعض التقارير الدولية(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة، 2004 ،) والإقليمية(جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009) الحديثة، التي تناولت إشكاليات الحكم الرشيد والمعرفة والتنمية وغيرها في الدول العربية.

بينما النتيجتان الفرعيتان الثانية والثالثة، ومفادهما: بأن اللجان الوطنية لإدارة التحولات الاجتماعية في الدول العربية، التي يعبر عنها نموذجها الأردني بوصفه الأوحد عربيا، غائبة عن التأثير في السياسات الاجتماعية لبلدانها؛ لأنها لا تعمل بموجب خطط إستراتيجية لها نظم للمراقبة والتقييم وأخرى لإدارة المخاطر، فيمكن تفسريهما في ضوء حداثة نموذج إدارة الأداء في العالم بعامة وفي العالم العربي بخاصة ومتطلباته من المعارف المتطورة والمهارات

المتقنة والاتجاهات المتغيرة، التي قد لا تجد الاستجابة الكبيرة من قبل مؤسسات الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين، أو صعوبة بالغة في تقييم أثر فعالياتها التدريبية على مستوى المشاركين فيها ومؤسساتهم، أو ضعف الوعي المؤسسي بأسسها ومعاييرها . وما يؤكد صحة هذه التفسيرات المحتملة، مسودة خطة المجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية للسنوات 2016-2021 ، التي عكست مشروع مدارس إدارة التحولات الاجتماعية وآلياته التنفيذية من الفعاليات التدريبية وتبادل الخبرات الدولية والزيارات الدراسية.

أما النتيجة الفرعية الرابعة، ونصها: أن أكثرية الدول العربية غير منضمة للمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية، ومكتبه التنفيذي بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، فيمكن تفسيرها من خلال ضعف وعي الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين العرب بمتطلبات ظهور بلدانهم على الساحة الدولية، علاوة على عدم حيازة بلدانهم لتجارب حية لإدارة التحولات الاجتماعية تصلح للتعلم والترويج والنقل والتعميم.

والنتيجة الفرعية الخامسة، القائل منطوقها: لا يوجد لدى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، برامج ومشاريع لإدارة التحولات الاجتماعية، تحاكي مثيلاتها في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، فيمكن تفسير هذه النتيجة من خلال ضعف القدرة الفنية للأمانة العامة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وعدم حيازة وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على المؤهلات العلمية في مجالي علم الاجتماع والعمل الاجتماعي، وغياب تبادل الخبرات في مجال إدارة التحولات الاجتماعية ما بين مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية والمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

وعليه فأن النتيجة الرئيسة للدراسة، ومفادها أن التحولات الاجتماعية الجارية في الدول العربية لا تدار بنهج الحوار بين الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين، يمكن تفسيرها من خلال ثلاثة معطيات، الأول يتمثل في ضعف نهج الحكمانية وإدارة الأداء في الدول العربية ، والثاني جوهره ضعف القدرة الفنية للأمانة العامة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وعدم حيازة أعضاء ذلك المجلس على المؤهلات العلمية في مجالي علم الاجتماع والعمل الاجتماعي ، والثالث فحواه غياب تبادل الخبرات في مجال إدارة التحولات الاجتماعية ما بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

ولإيجاد إدارة فعالة وكفوءة للتحولات الاجتماعية في الدول العربية، تضاهي مثيلاتها المتميزة في الدول الأعضاء في المجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، فتوصي الدراسة بما يلي:

أ- تشكيل لجان وطنية من الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين لإدارة التحولات الاجتماعية، وإعادة تشكيل القائم منها أو تفعيل دورها، وبناء قدرة أعضائها ومؤسساتهم في مجالي كيفية التعامل مع التغيرات الاجتماعية وإدارة الأداء، ومراقبة وتقييم أثرها في السياسات الاجتماعية الوطنية.

ب- تكوين الدول العربية لتجاربها في مجال إدارة التحولات الاجتماعية، من خلال تعلمها من تجارب غيرها من الدول الأخرى، مما قد يساعد على تسريع انضمامها للمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية، وتعلم غيرها من تجاربها، وضمان حضورها الفاعل والكفوء في المجتمع الدولي.

ت- بناء قدرة الأمانة العامة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في مجال إدارة التحولات الاجتماعية.

ث- تبادل الخبرات في مجال إدارة التحولات الاجتماعية ما بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

وتقترح الدراسة لضمان تنفيذ توصياتها مايلي:

أ- إعداد جامعة الدول العربية بالتعاون مع اليونسكو لمشروع إدارة التحولات الاجتماعية في الدول العربية، وتنفيذه ومراقبة وتقييم أثره.

ب- إجراء دراسات حول مدركات الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين العرب للمصادر الموضوعية والذاتية للتحولات الاجتماعية، ومخرجات عواملها الجغرافية والبيولوجية والسكانية والتكنولوجية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأيدلوجية، واتجاهاتها الإيجابية والسلبية.

ت- رصد وزارات الشؤون/ التنمية الاجتماعية العربية بالتعاون مع شركائها من الجامعات للتغيرات الاجتماعية في بلدانها، وتصنيفها وتقييمها والتدخل بها.

ث- تدريس مساق إدارة التحولات الاجتماعية لطلبة قسمي علم الاجتماع والعمل الاجتماعي بالجامعات العربية.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

- الاسكوا، 2009 ، السياسة الاجتماعية المتكاملة: رؤى واستراتيجيات في منطقة الاسكوا.
- الأسمري، منى ، 2015 ، الأنماط الزواجية في الأردن منذ الألفية الثالثة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- آل غور، 2015 ، المستقبل(ستة محركات للتغيير العالمي)، ترجمة عادل جرجس، الجزء الأول، عالم المعرفة، العدد 423 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- آل غور، 2015 ، المستقبل(ستة محركات للتغيير العالمي)، ترجمة عادل جرجس، الجزء الثاني، عالم المعرفة، العدد 424 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، 2014 ، إعلان عمان بشأن الأولويات العربية التنموية لما بعد عام 2015 .
- الأمم المتحدة ،2002، حقوق الإنسان(مجموعة صكوك دولية)، المجلدين الأول والثاني، جنيف.
- الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2013، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015.
- الأمم المتحدة، 2015 ، استرايتجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: خطة عمل لمنع التطرف العنيف(تقرير الأمين العام).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة، 2004 ، تقرير التنمية الإنسانية: نحو الحرية في الوطن العربي.
- بعثة الاتحاد الأوروبي الزائرة لوزارة التنمية الاجتماعية بالأردن، 2016، حديث شفوي ما بين الباحث وأحد أعضاء البعثة المعني بعدالة الأحداث بخصوص وضع الأطفال الرومانيين المتخلى عنهم .
- بينغ، شي جين، 2014، حول الحكم والإدارة، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين.
- جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، تحديات التنمية في الدول العربية.
- خليل، عشاري، 2010 ، تقييم برنامج مكافحة تهريب الأطفال، منظمة الأمم المتحدة للطفولة/ مكتب صنعاء باليمن، تقرير غير منشور.
- دائرة الإحصاءات العامة، 2016 ، تقرير النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن 2015 .
- دبوان، عادل، 20014 ، جهود اليمن في مجال مكافحة تهريب الاطفال خلال الفترة، 2005- 2013 ، تقرير غير منشور.
- الديالمي، عبد الصمد، 2009، سوسيولوجيا الجنسانية العربية، ط1، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.
- رسبولي، جوزيف، 2006، دراسة عن الإحالة وإعادة الإدماج للأطفال ضحايا التهريب في محافظات حجة والحديدة والمحويت في الجمهورية اليمنية المهربين إلى المملكة العربية السعودية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة/ مكتب صنعاء باليمن.

- رطروط، فواز ، 2014 ، تقييم الحماية الاجتماعية في الأردن وأولويات قضاياها التخطيطية في الفترة 2015-2025، تقرير غير منشور.
- رطروط، فواز ، 2016 ، أهداف مهنة العمل الاجتماعي الأردني وأنشطتها التنفيذية والتغذية الراجعة عليهما من وجهة نظر بعض الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين، بحث مقبول للنشر في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي بالجزائر.
- رطروط، فواز ، 2016 ، مخرجات اجتماع المكتب التنفيذي للمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية المعقود بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم يومي 15 و16 أيلول 2016 ، تقرير غير منشور.
- رطروط، فواز وختام الشنيكات، 2016 ، مدى مصارحة الأسر الحاضنة للأطفال مجهولي النسب بهويتهم الوالدية وآلياته التطبيقية بين رأي الإخباريين ورأي الخبراء: دراسة ميدانية على عينة أردنية، منشورات شركة الاستثمار الذاتي للتدريب والاستشارات والخدمات التعليمية / الكويت .
- رطروط، فواز وختام الشنيكات، 2016 ، مشروع نظام المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في الاردن ونتائج متابعته مع ديوان الرأي والتشريع، تقرير غير منشور.
- رطروط، فواز وختام الشنيكات، 2016، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين حصيلة منظريها وإدراك بعض المعنيين بتطبيقها والآلية المثلى لتعزيزها في الأردن: دراسة ميدانية على عينة أردنية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الخامس، جوان، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 105-122.
- رطروط، فواز ومحمد حماد، 2015، الآثار الاجتماعية للاجئين السوريين في لواء الرمثا كما يدركها أعضاء الجمعيات الخيرية، دراسة غير منشورة.
- رئاسة الوزراء، 2014، الإطار الوطني الأردني لمناهضة التطرف والتكفير، وثيقة غير منشورة.
- الزعبي، محمد، 1984، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، المطبعة الجديدة، دمشق.
- سجل الجمعيات بوزارة التنمية الاجتماعية، 2016، الجمعيات في الأردن، تقرير غير منشور.
- غروبر، شيلدون، 2016 ، تغيرات وراثية(المعقول واللامعقول)، ترجمة ليلي الموسوي، عالم المعرفة، العدد 432 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- غرييز، ديفيد، 2014، مشروع الديمقراطية(التاريخ، الأزمة، الحركة)، ترجمة أسامة الغزولي، عالم المعرفة ، العدد 418 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- كابلان، روبرت، 2015 ، انتقام الجغرافيا، ترجمة ايهاب علي، عالم المعرفة، العدد 420، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- الكايد، زهير، 2005 ، إدماج السياسات السكانية في إطار الحكمانية، السكان والتنمية، العدد 21 ، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للسكان في الأردن.
- كريب، إيان، 1999، النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، مراجعة محمد عصفور، عالم المعرفة، العدد 244، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- الكندري، بعقوب ومها السجاري وعادل العسلاوي ودلال البالول، 2015، المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في استخدام شبكة التواصل الاجتماعي(دراسة ميدانية على عينة من الشباب الكويتي)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية السادسة والثلاثون، الرسالة 461 ، جامعة الكويت.
- كولبير، بول، 2016 ، الهجرة: كيف تؤثر في عالمنا، ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة، العدد 439، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- كيلله وكوفالسون، 1976، المادية التاريخية(دراسة في نظرية المجتمع الماركسية)، ترجمة الياس شاهين، ط2، ، دار التقدم، موسكو.
- المجلس الأعلى للسكان، 2016، تقارير دراسات الفرصة السكانية في الأردن.
- مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، 2016، مسح عمل الأطفال .

- معهد الملكة زين الشرف التنموي ، 2002 ، المفاهيم الخاصة بالعنف الأسري كما تراها شرائح المجتمع الأردني ، عمان ، الأردن .
- منظمة الصحة العالمية، 2002، التقرير العالمي حول الصحة والعنف.
- مومجيان، خاتشيك، 1981، مراحل التاريخ، دار التقدم، طشقند.
- نورث، دوغلاس وجون واليس وستفين وبب وباري ونيفاست، 2016، في ظل العنف(السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية)، ترجمة كمال المصري، عالم المعرفة، العدد 433 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- هيلز، جون و ولوغران وبياشو،2007، الاستبعاد الاجتماعي، ترجمة محمد الجوهري، عالم المعرفة، العدد 377 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2016، خطة الصمود والاستجابة الوطنية الأردنية .
- وزارة التنمية الاجتماعية، 2016، خصائص المتسولين المضبوطين، تقرير غير منشور.
- اليونسكو، 2016، مسودة الخطة التنفيذية للمجلس الحكومي لإدارة التحولات الاجتماعية للسنوات 2016-2021 ، وثيقة غير منشورة.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

-Rizer, George, 2003, Social Class, Erik Olin Wright, University of Wisconsin-Madison
- Craib, Ian, 2002 , What is Social Class?, The Group –Analytic Society, London.
-UNESCO,2016,Consolidation Of Action Plan 2016- 2021Management Of Social Transformations Programme(MOST).